العولمة الاقتصادية الراهنة
حقيقتها، جذورها التاريخية، القوى الدافعة ومستقبلها

دكتور/ فياض عبد المنعم حسانين(*)

مقدمة:

هناك انتشار واسع وعالمي لمصطلح العولمة الاقتصادية، وبخاصة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، سواء بين الاقتصاديين أو غيرهم من خبراء الإدارة...، بما يعني أن العالم يمر بمرحلة مختلفة جذريا عما سبقها، ووجود ظاهرة أو علاقات اقتصادية مختلفة، تتطلب سلوكا اقتصاديا مختلفا[١]، حيث يجرى التأكيد على فكرة وجود عملية سريعة وجديدة من العولمة الاقتصادية، والزعم بأن هناك اقتصادا كونيا قد برز، يخضع لقوى سوق عولمي واحد، تذوب فيه الاقتصاديات القومية، وأنه لا دور للسياسات الاقتصادية القومية، وأن الشركات عابرة القوميات هي بحق الفواعل الاقتصادية والأدوات الأساسية للتغيير[٢].

وعلى الرغم من كثرة الدراسات حول العولمة الاقتصادية الراهنة، إلا أن هناك ثمة اتفاق على أنها تستحق المزيد من الدراسة، والبحث للإحاطة بها من الناحيتين النظرية والعملية، وعلى ضرورة التدقيق في أمرها باعتبارها لا تزال في طور البلورة والتكوين[٣]، كما يرى بعض الباحثين في العولمة أن مضمونها غير واضح وغير محدد المعالم[٤].

فلا يدل شيوع المصطلح على وضوح معنى الفكرة أو الاتفاق عليها، فلا يمنع شيوع المصطلح من عدم وضوح معنى الفكرة أو من وجود تيارات فكرية

(*) كلية التجارة – جامعة الأزهر للبنات

متعارضة إزاءه، ولهذا نجد أدبيات واسعة ومتنوعة حول هذا الموضوع، وبالتالي نجد أنماط فهم متباينة لها[٥].

فهناك من يقرر بأننا نعيش حقبة عولمية كاملة، وأن الاقتصاد العالمي بات خاضعا في آلياته لقوى السوق وحدها، وليس أمام الاقتصاديات المختلفة إلا اكتساب القدرة التنافسية لتشارك في هذا الاقتصاد العولمي، وفي المقابل، نجد من يقرر بأن الحقبة الاقتصادية الراهنة لا تختلف عما سبق في فترات سابقة، وبخاصة قبل الحرب العالمية الأولى، وبأن تلك الفترة قد شهدت مستوى مرتفعا من التكامل والاندماج الاقتصادي الدولي، قد يفوق في بعض جوانبه ما وصل إليه العالم مؤخراً[٦].

مشكلة وهدف البحث:

- لا يتوفر فهم بشكل مناسب لفحوى العولمة وتداعياتها، ولهذا يمثل التساؤل حول كنه العولمة، وما هي سماتها، وأهم أثارها الاقتصادية وما إذا كانت ظاهرة جديدة كلية، بؤرة للحوار للمكثف، فلا يزال معنى الفكرة غير واضح، مع وجود تيارات فكرية متعارضة إزاءه[٧].

تعني هذه الدراسة بدراسة وتحليل نمط التحولات الديناميكية التي طرأت على بنية الاقتصاد العالمي، وعلى نمط سلوك المتغيرات الاقتصادية الدولية، للكشف عن سمات الظاهرة وتكوين فكرة واضحة عن القوى الفاعلة في حركة الاقتصاد العولمي، وتحديد دورها في تكوين واستمرار وتعميق هذه الظاهرة، وأخيراً، التنبؤ بتطور الظاهرة وبحركة المتغيرات الاقتصادية في المستقبل.

وتشكل هذه الدراسة مساهمة في مواصلة عملية معرفة العولمة وهياكلها وأدواتها معرفة علمية، نظراً لتعدد محاورها وذلك لأهمية ما أنتجته العولمة الاقتصادية في العديد من القضايا الاقتصادية على مستوى السياسات الاقتصادية

ودور الدولة، وعلى مستوى التجارة الدولية والاستثمار، والتكامل والإنتاج وعدالة التوزيع.. مما يضفى مزيدا من الأهمية على محاولة فهمها واستيعابها، ونتناول في هذه الدراسة التأصيل النظري لظاهرة العولمة الاقتصادية الراهنة وصولا إلى كنهها وسماتها المميزة لها، وتطورها ومستقبلها، وجذورها التاريخية، والمدارس الفكرية المختلفة وموقفها من العولمة، والمخاطر التي تجلبها، والعوامل الديناميكية لها.

وتحاول الدراسة استجلاء تلك الجوانب الرئيسية للظاهرة، وتيسير سبل المعرفة العلمية لها، وما طرأ على تلك الجوانب من تطورات ومستجدات..، وذلك في المحاور الآتية:

١- موقع العولمة الاقتصادية من ظاهرة العولمة.

٢- حقيقة العولمة الاقتصادية.

٣- التمييز بين الاقتصاد العولمي والاقتصاد ما بين الدول (المدول).

٤- تحليل وجهات النظر حول العولمة الاقتصادية الراهنة.

٥- القوى الدافعة للعولمة الاقتصادية الراهنة.

٦- الجذور التاريخية للعولمة الاقتصادية الراهنة.

٧- العولمة الاقتصادية والأيديولوجيا.

٨- عمق العولمة الاقتصادية الراهنة.

٩- مستقبل العولمة الاقتصادية الراهنة.

١٠- رؤية مستقبلية للتغيرات في العولمة الاقتصادية:

- الخلاصة والنتائج.

١-موقع العولمة الاقتصادية من ظاهرة العولمة:

العولمة الاقتصادية صرح أساسي في العولمة الراهنة، فالعولمة ظاهرة ليست اقتصادية فقط، بل هي سياسية وتكنولوجية واجتماعية وثقافية بالإضافة إلى كونها ظاهرة اقتصادية[٨]، فالعولمة ذات طبيعة متعددة الأبعاد، تشمل السياسي والثقافي والاقتصادي، ويعتبر بعدها الاقتصادي من بين أبعادها الكثيرة هو أغناها بالمعلومات[٩]، والعولمة أيضاً متعددة الأشكال، لكن صرح نظرية العولمة بكامله مبني على فرضيات من نمط الحالة الاقتصادية[١٠].

تقف فكرة وجود عملية سريعة وجديدة من العولمة الاقتصادية في القلب من مفهوم العولمة المنتشر على نطاق واسع الذي يؤكد على أننا نعيش في حقبة يتحدد فيها الشطر الأعظم من الحياة الاجتماعية بفصل صيرورات كونية glalal تذوب فيها الثقافات القومية، والاقتصادات القومية، والحدود القومية[١١].

ويشير "هرست" إلى أهمية البعد الاقتصادي في العولمة فيقول: "ومن دون مفهوم الاقتصاد الكوني الحقيقي، فإن الكثير من التبعات الأخرى المستخلصة في ميادين الثقافة والسياسة سوف تكف عن الديمومة، وأن خطرها سيتضاءل"[١٢].

وينظر كل من المؤمنين بالعولمة والمتشككين فيها إلى الظاهرة في جوانبها الاقتصادية بشكل أساسي[١٣].

ومصطلح العولمة حديث نسبيا، يرجع إلى بداية الثمانينيات من القرن العشرين، وأول من استعمله هم اقتصاديو الأعمال، ففي عام ١٩٨٣م بدأ Theodore levitt استعمال المصطلح في عمله "عولمة الأسواق" لوصف عملية مفهوم الإنتاج المؤسسي على دوائر الإنتاج، واستبدله بمفهوم جديد هو "موقع السوق العولمي"، وأيضاً Michael Porter في عام ١٩٩٠ استخدم المصطلح للتمييز بين الشركة متعددة القومية عن تلك التي أسماها العولمية، وفي رأيه أن

الشركة متعددة القومية تدير أعمالها في دول عديدة، لكنها تنطلق من أساس استراتيجي قومي، في المقابل الشركة المعولمة تدير عملية الدمج بين الفروع والتوحد بين العمليات، وتسمح للكل بأن يتفوق على أكبر أجزائه، وفي عام ١٩٩٠ ذهب **Kenichi ohmae** إلى خطوة أبعد وعرف الشركة المعولمة بأنها تلك التي تتنازل عن طابعها القومي، مديرة أعمالها كوحدة غير قومية في المجال العالمي، وأنشطة البحث والتطوير، والتمويل الاستراتيجي وسياسات الموارد البشرية يجرى تحديدها على مستوى عولمي[١٤].

٢-حقيقة العولمة الاقتصادية:

تطرح العولمة مجموعة من التساؤلات، مثل التساؤل حول كنه العولمة، وما إذا كانت ظاهرة جديدة كلية، وما هي سماتها، وأهم أثارها الاقتصادية بؤرة للحوار المكثف[١٥].

وهل يعيش العالم حقا حالة عولمة أم مجرد مستوى مرتفع من الارتباط الدولي؟ وهل هذا الوضع مسبوق أم غير مسبوق؟ وهل هذه العولمة تصب إيجابياتها بتوزيع ثمارها - بعدالة - على المشاركين فيها، أم تتميز بسيطرة الاحتكارات، وهل هذه العولمة غاية أم وسيلة تستخدم للسيطرة على الأسواق والاقتصاديات؟ وما هو مستقبل العولمة؟ وما هي مخاطرها؟ وما هي الجذور التاريخية لها، وما هي القوى الدافعة لها، وهل هي قادرة على ضمان استمرارها وتصاعدها، وهل سيشهد المستقبل مزيدا من الميول نحو العولمة، أم ارتداد عنها...، هذه التساؤلات وغيرها نسعى إلى إلقاء الضوء حولها.

والسؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه، وينبغي البحث عن إجابة دقيقة له هل: هل نعيش في اقتصاد معولم راسخ، أم في حقبة تنطوي على ميول عولمة

شديدة، لها تغيرات ظرفية مؤقتة، ـ حتى ولو كانت هذه التغيرات عميقة- وليس تحولا بنيويا في الاقتصاد العالمي[١٦].

ويستلزم ذلك تحديد حقيقة العولمة الاقتصادية، وعرض سمات نموذج للاقتصاد العولمي، تبرز فيه جوانب تميزه عن الأحوال الأخرى من الاقتصاد العالمي الذي يتضمن مستوى يرتفع أو ينخفض من الترابط والاعتماد الدولي المتبادل، وينطوي على تخصص قومي وتقسيم عمل عالمي، ومن هذا النموذج ندرك مدى رسوخ عناصر نموذج العولمة الاقتصادية الراهنة في الواقع، ومدى قدرتها على التوسع والاستمرار مستقبلاً.

تتمثل حقيقة العولمة في أنها الحالة أو الوضع التي يتحدد فيها الشطر الأعظم من الحياة الاجتماعية بفعل صيروات كونية **glalal**، تذوب فيها الثقافات القومية والحدود القومية، والعولمة الاقتصادية هي تلك الحالة أو الوضع الذي تتحدد فيه الأوضاع الاقتصادية وسلوك الوحدات الاقتصادية بفعل متغيرات عولمية (كونية)، ويتجسد ذلك في اقتصاد عولمي حقيقي تندمج فيه الاقتصادات القومية في سوق واحد، تهيمن عليه قوى السوق (العولمية) المستقل ذاتياً عن الأوضاع والسياسات الاقتصادية القومية[١٧]، فتذوب فيه الأسواق المحلية في سوق عولمي واحد، ويحدث الاعتماد المتكامل بين الاقتصادات القومية، ويوجد نظام اقتصادي فوق قومي حقيقي[١٨].

وفي هذه العولمة الاقتصادية تكون عمليات المستوى القومي ملحقة وخاضعة لقوى السوق العولمية، وتسود هيمنة السوق العولمية، ويتعذر التحكم المحلي فيها، وتصبح السوق المحلية ثانوية، مع تضاؤل الولاء للدولة القومية، أي التعامل وإدراك الاقتصاد العالمي ككل متكامل، وكوحدة واحدة.

وفي تلك السوق العولمية، يخضع الطلب والعرض فيها لقوى سوق مستقلة عن الأوضاع المحلية، فتنسلخ الأسواق عن إطارها الاجتماعي، والمشاركون في هذه السوق يتوجب عليهم ـ الأخذ في الحسبان بصورة روتينية ـ العوامل العالمية[١٩] المقررة، وينمو الاعتماد المتبادل أتوماتيكيا بين البلدان والأسواق بشكل متناغم يسمح للمستهلكين في العالم بالإفادة من آليات سوق ذات استقلال حقيقي، وذات كفاءة في توزيع الموارد[٢٠].

فالسوق العولمي منخلعة عن إطارها الاجتماعي، وعمليات الإنتاج عولمية مستقلة عن مراكزها الاجتماعية، والمستوى العولمي يخترق المستوى القومي ويحوله، والشركات العابرة للقوميات، ستكون رأسمال طليقا، بدون هوية قومية محددة، وبإدارة عالمية، يستقر في أي مكان، ويغير موقعه من أجل أن يحصل على أفضل العوائد، وأعلاها قيمة، وتحدد إنتاجها وتسويقها على المستوى العولمي، وكذلك العمليات والصفقات[٢١].

وفي هذا السوق تكون الشركات العابرة للقوميات هي الفواعل الاقتصادية والأدوات الأساسية للتغيير، ولا تستقر إلا حيث تتحقق مصالحها الذاتية في السوق العولمي، ولا يظهر الانتماء القومي لها، سواء في مراكز الإنتاج أو المبيعات أو التسويق، بل تنتشر هذه المراكز حسبما تمليه قوى السوق، فقواعد الإنتاج عولمية وليست وطنية، والتوجه نحو سوق عولمي واحد وليس للسوق المحلي أساساً، ويصبح الاستثمار المباشر رأس مال كونيا، كما تشكل التجارة الدولية الشطر الأعظم من الناتج القومي لمختلف البلاد[٢٢]، وبذلك نكون في اقتصاد عولمي، تسود فيه قوانين السوق العولمية على السلطة السياسية، وعلى السياسات الماكرو اقتصادية، وتتحول فيه الشركات متعددة القومية إلى شركات عابرة للقومية بوصفها اللاعب الرئيسي في اقتصاد عولمي[٢٣].

وهذا التصور قائم على افتراض أن الأسواق العولمية عصية على السيطرة، وأن السبيل الوحيد لتجنب الخسارة، سواء كان الخاسر أمة أو شركة أو فردا، هو اكتساب أكبر قدرة تنافسية ممكنة"[٢٤].

ولهذا، يعرف البعض العولمة الاقتصادية بأنها الاندماج الكامل للاقتصاد العالمي[٢٥]، أو رسملة الاقتصاد العالمي على مستوى الإنتاج بعد رسملته على مستوى التبادل، أو الانتقال في الاعتماد المتبادل من دائرة التبادل إلى دائرة الإنتاج[٢٦]، ففيها يحدث تكثيف مستمر ومتزايد للاعتماد المتبادل بين الاقتصادات القومية، مع استبعاد أي دور للسياسات الاقتصادية المحلية، أو الاندماج والتوحد الدولي عبر سلسلة واسعة من الأسواق من العمل إلى السلع، ومن الخدمات إلى رأس المال والتكنولوجيا[٢٧].

وبالرغم من أنه لا يوجد توافق على تعريف العولمة، إلا أن هناك اتفاقاً واسع النطاق على أنها شكل متسارع من أشكال النشاط الاقتصادي عبر الوطن[٢٨].

وينتج عن هذا المفهوم للعولمة الاقتصادية الحقيقية، مجموعة من الآثار، تبرز على النحو التالي:

١- وحدة السوق على مستوى عولمي، وقوى السوق العولمية وحدها هي المحدد للأسعار، والمخصص للموارد على مستوى العالم.

٢- تجانس السلع والأسعار، وتقارب الأذواق والميول الاستهلاكية على مستوى العالم.

٣- لا فاعلية للسياسات الاقتصادية الحكومية على مستوى النمو أو التوزيع أو غير ذلك.

٤- الشركات متعدية القوميات هي الفاعل الرئيسي، وهي أداة التغيير الأساسية في الاقتصاد المعولم.

٥- لا انتماء قومي أو وطني للشركات والمؤسسات الوطنية، فالشركة المعولمة هي التي تتنازل عن طابعها القومي، وتدير مختلف أنشطتها الإنتاجية والبحثية والتمويلية والتسويقية كوحدة غير قومية.

٣-التمييز بين الاقتصاد العولمي والاقتصاد ما بين الدول(المدول)

تمهيدا للتمييز بين الاقتصاد العولمي والاقتصاد المدول نحتاج إلى إبراز الضوء حول جوانب التمايز بين الاقتصاد العولمي، والاقتصاد الدولي (ما بين الدول القومية)، والاقتصاد الإقليمي، والاقتصاد القومي. فالاقتصاد القومي (الوطني) له نطاق وطني محدد، والنطاق الاقتصادي لسوقه هو الوطن بصفة أساسية، حيث تتآلف عوامل الإنتاج الوطنية من رأس المال والعمل والأرض والتنظيم، ويخضع لقوى العرض والطلب الداخلي ويسوده السعر المماثل للسلعة ويخضع لسياسات اقتصادية واحدة، تطبق على كافة أنحاء الوطن، ويجرى فيه التبادل بعملة وطنية. أما الاقتصاد الإقليمي فيوجد بين عدة اقتصاديات وطنية تسعى لتحقيق مصالحها الاقتصادية بالاشتراك في سوق مشتركة أو إقليمية موسعة، وتنسق فيما بينها سياساتها الاقتصادية، وفق مستوى هذا التنسيق، وقد يصل هذا التنسيق إلى قيام عملة موحدة، كما في حالة الاتحاد الأوروبي، وفي مواجهة الاقتصاد الدولي، تصبح المنطقة الإقليمية أشبه بالاقتصاد الوطني الواحد. أما الاقتصاد الدولي فيكون بتواجد عدة اقتصاديات وطنية أو إقليمية متميزة، في علاقات تبادل، وتقوم بينها علاقات للتعاون والاعتماد المتبادل مع احتفاظ كل منهم باستقلاله الذاتي وسياساته الاقتصادية الخاصة، ووجود عدة أسواق وطنية منفصلة تتعامل فيما بينها، فالسوق ما بين الدول، تهدف إلى تحقيق

التكامل والتعامل بين الاقتصاديات الوطنية مع الاحتفاظ بالتعددية في النظم والسياسات لكل دولة، مع ملاحظة اختلاف مستوى ودرجة هذا التعامل الذي قد يكون محدوداً عند وجود عوائق، أو مرتفعا عند إزالة العوائق وتحرير وانفتاح تلك الأسواق. أما الاقتصاد العالمي (العولمي)، أو عولمة الاقتصاد، فهي توجد عند اختفاء السوق ما بين الدول، أو السوق الدولية، وتحل محلها السوق العالمية (العولمية)، التي تقوم على الاعتماد المتبادل الكامل بين الاقتصادات وإزالة التمايز بين الأسواق الوطنية وإلغاء السياسات المحلية، وقيام تكامل يربط بين كافة الاقتصاديات والأسواق للسلع والخدمات ورأس المال والعمل والتكنولوجيا ونظم التبادل والعمليات والأنشطة الإنتاجية والتسويقية، فيصبح كل اقتصاد قومي جزءاً لا يتجزأ من السوق العالمية ويرتبط بعلاقات اعتماد كامل ببقية الاقتصاديات الأخرى، وتنظر الوحدات الاقتصادية المحلية إلى منظومة الإنتاج والتوزيع من منظور عالمي وليس من منظور قومي أو إقليمي[٢٩].

ويلاحظ أن اقتصاد ما بين الدول هو اقتصاد تتوجه فيه الصناعات ومراكز الخدمات المالية والتجارية الكبرى، ذات القاعدة القومية، نحو الخارج توجها قوياً، مركزة على الأداء التجاري العالمي[٣٠].

كما يلاحظ فيه أيضاً بروز ونضج الشركات متعددة القوميات، وأيضاً استمرار انفصال نسبي بين الأطر المحلية والأطر العالمية لرسم السياسة وإدارة الشئون الاقتصادية، فضلا عن الانفصال النسبي من ناحية النتائج الاقتصادية[٣١].

وبينما تشكل الدولة العنصر الأساسي في مفهوم الاقتصاد الدولي، تشكل الشركات الرأسمالية المتخطية القوميات العنصر الأساسي في مفهوم العولمة[٣٢].

يرى "بول هيرست"، "وجراهام طوميسون" أنه ينبغي التمييز بين

الاقتصاد المدول وبين الاقتصاد العالمي المعولم، لأنه يترتب على غياب هذا التمييز مخاطر حقيقية، والواقع أنه يجرى خلط بين الأمرين، الدولي والعولمي، والفرق واضح بينهما، فصيغة أطروحة العولمة، تتطلب نظرة جديدة إلى الاقتصاد العالمي، تعتبر عمليات مستوى الاقتصاد القومي ملحقة وخاضعة للاقتصاد العولمي، في حين أن الميول باتجاه الاقتصاد العالمي التدويل يمكن أن تدرج في إطار نظرة إلى النظام الاقتصادي العالمي تواصل فيه إعطاء دور أساسي لسياسات المستوى القومي وللفاعلين الاقتصاديين فيه.

وقد وضع "بول هيرست"، "وجراهام طوميسون" نموذجين مثاليين متعارضين للاقتصاد العالمي، الأول: نموذج اقتصادي عالمي معولم بالكامل، والثاني، نظام عالمي مفتوح، في النموذج الأول (الاقتصاد المعولم) تندرج فيه الاقتصادات القومية بفعل عمليات وصفقات عالمية، وتغيب التفاعلات ذات الأساس القومي، وتصبح الأسواق وعمليات الاندماج كونية بحق، وفيه تأخذ السياسات المحلية بصورة روتينية العوامل العالمية المقررة بشكل حاسم لعملياتها، ونمو الاعتماد المتبادل داخل المنظومة، والمستوى العالمي يخترق المستوى القومي ويحوله، وتقوم أسواق كونية منخلعة عن إطارها الاجتماعي، وتكون عصية على الضبط والتحكم، وبالنسبة للشركات الصناعية التحويلية، فإنها ستحدد تجهيزها وإنتاجها وتسويقها على المستوى الكوني وفقا لما تمليه الاستراتيجية والفرص، ولن يعود بوسع الشركات أن تستقر في موقع قومي أساسي، بل ستتولى خدمة أسواق كونية عن طريق عمليات كونية[٣٣].

وفي النموذج الثاني، وهو نظام اقتصادي عالمي مفتوح لا يزال أساسه في ظهور التشكيل من خلال التبادل بين اقتصاديات قومية متمايزة نسبيا، وهو نظام تتحدد فيه النتائج مثل الأداء التنافسي للشركات والقطاعات بفعل عمليات تجرى على المستوى القومي، مع وجود مستوى من التبادل بين الاقتصاديات القومية

تدعمه سياسات تحرر في الأسواق، وهذان النموذجان مفيدان في تشخيص الفوارق بين اقتصاد كوني جديد، ونظام علاقات اقتصادية عالمية تزداد سعة وانتشاراً[٣٤].

وفي هذا الإطار، فإن مقدار التدويل الحاصل في الاقتصاد العالمي الراهن لا يزال بعيدا عن تذويب الاقتصاديات القومية المميزة في كبرى البلدان الصناعية المتقدمة، ...، وحتى مع تزايد التدويل النسبي لأسواق المال الكبرى والتكنولوجيا ولبعض القطاعات المهمة في الصناعة التحويلية والخدمات، وبخاصة منذ السبعينات[٣٥].

والاقتصاد الحالي ليس من شك أنه شديد التدويل، لكنه ليس شيئا لا سابق له، بل هي مرحلة في مسيرة الاقتصاد العالمي الذي وجد منذ أن بدأ تعميم الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الصناعية الحديثة، وبخاصة منذ ستينات القرن التاسع عشر، حيث بداية إرسال أول رسالة عبر المحيط بما تمثله من كسر لحاجز المكان في الانتقال ونقل المعلومات، فهو واحد من الحالات المتميزة للاقتصاد العالمي الذي وجد منذ أن بدأ تعميم الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الصناعية الحديثة في ستينات القرن التاسع عشر، وأن الاقتصاد العالمي الراهن، هو من بعض النواحي، أقل انفتاحاً وأقل تكاملاً مما كان عليه النظام الذي ساد خلال الأعوام من ١٨٧٠ إلى ١٩١٤م[٣٦].

وفي ظل نظام العولمة فإن النظام الإنتاجي العالمي ينظم نفسه، كل لحظة، بشكل فريد، ذو نزعة عالمية[٣٧]، فالجهاز الإنتاجي في كل بلد يعمل للطلب العالمي وليس للطلب المحلى فقط، وكل منتج وطني يتشكل من أجزاء محلية وأخرى دولية، وتتوزع مراكز إنتاجه من مكان إلى آخر (فيما وراء حدود الدول)، ويستخدم في إنتاجه تكنولوجيا متنوعة ومتعددة، وفكر عالمي من

مختلف الدول، ويتجه الإنتاج نحو النمطية، وصولاً إلى تحقيق التماثل بين المنتجات[٣٨].

يترتب على الاعتقاد بأننا نعيش عصر العولمة الاقتصادية، وأنها غير مسبوقة، عدد من النتائج، وهي:

١- إن الاقتصاد العالمي يعتمد في نشاطه على قوى السوق العالمية وحدها، وهي قوى مستقلة ذاتياً، وتسود فيه قوانين السوق على أي فعالية اقتصادية قومية.

٢- ذوبان الاقتصاديات القومية، وسقوط الحواجز فيما بينها، وتمتع الأسواق بدرجة كاملة في التحرر والانفتاح، وهذا يشمل أسواق العمل والسلع والخدمات والتكنولوجيا والمعارف والقدرات الإدارية.

٣- حراك رأس المال الدولي يعيد تشكيل بنية الاقتصاد العالمي، والأساس في تمركز مراكز الإنتاج هو الاستثمار الأجنبي المباشر، فتحل علائق الاستثمار بين الدول باضطراد محل التجارة، ويسود نموذج التخصص الرأسي.

٤- الشركات متعدية القومية تصبح رأس مال كوني، وهي الفواعل الاقتصادية والأدوات الأساسية للتغيير، وتنفصل هذه الشركات عن جذورها القومية ويضعف ارتباطها بقواعدها المحلية في بلادها، وعالمية إستراتجيتها الإنتاجية والتسويقية وتدفق الموارد الفعلية.

٥- ارتفاع نسبة التجارة العالمية إلى إجمالي الناتج المحلي، مع تزايد تغلغل الواردات الصناعية لمختلف البلاد.

٦- القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية هي المعيار للاندماج في السوق العولمي.

٧- لا فاعلية للسياسات الاقتصادية المحلية، فلا مقاومة لقوى السوق، والاستراتيجيات القومية الاقتصادية غير قابلة للتنفيذ في مواجهة قوى السوق الحرة.

وفي ضوء ذلك، قام "بول هيرست"، "وجراهام طوميسون" بتفنيد وجود اقتصاد عولمي، على أساس:

١- أغلب الشركات العابرة للقوميات شركات ذات قاعدة قومية، وتتعامل في إطار متعدد للقوميات، اعتمادا على موقع قومي أساسي من الأصول والإنتاج والبيوعات.

٢- حراك رأس المال لا ينتج أي تحول هائل في الاستثمار والعمالة من البلدان المتطورة إلى البلدان النامية، فالاستثمار الأجنبي المباشر FDI يتركز تركيزا عاليا في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، أما العالم الثالث فلا يزال هامشيا من ناحية الاستثمار والتجارة، باستثناء أقلية صغيرة من البلدان حديثة التصنيع.

٣- تدفقات التجارة والاستثمار والأموال تتركز في ثلاثي أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية، وأن هذه السمة الطاغية تبدو نزاعة إلى الاستمرار.

٤- الأسواق الكونية ليست خارج السيطرة، نظراً لقدرة القوى الاقتصادية الكبرى (G3)، التي تمتلك القدرة، خصوصاً إذا نسقت سياساتها على ممارسة ضغوط تحكمية جبارة على أسواق المال[٣٩].

٥- مستويات التكامل الاقتصادي القائمة حالياً ليست غير مسبوقة، فقد سبقتها مستويات للتكامل والانفتاح أعلى خلال الأعوام من ١٨٧٠م إلى ١٩١٤م.

٦- نسب التجارة العالمية إلى إجمالي الناتج المحلي للكتل الثلاثة لا تزال متواضعة، وهي كتل (أمريكا – أوروبا – اليابان) تحتل نسبة كبيرة من التجارة العالمية. كما أن التجارة مع البلاد النامية لا تزال متواضعة[٤٠].

٤-تحليل وجهات النظر حول العولمة الاقتصادية:

بتحليل الكتابات الواسعة النطاق المنشورة عن العولمة بدون تصنيفها على أساس أيديولوجي، نجد أنه يمكن تقسيمها - في إطار مبسط - إلى ثلاث وجهات نظر في رؤيتها للاقتصاد العالمي اليوم.

الأولى: صيغة متشددة (متطرفة) للعولمة، ترى سيادة العولمة الاقتصادية وهي لا تفرق - في الحقيقة - بين العولمة الاقتصادية والميول نحو التدويل واسع النطاق، ولهذا، فهي ترى أن الاقتصاد العالمي الآن هو اقتصاد عولمي، وأنه لم تعد هناك حدود فاصلة للاقتصاديات القومية، وأن عمليات المستوى القومي ملحقة وخاضعة.

ويقترح أصحاب هذه النظرة، المضي في توسيع ليبرالية الاقتصاد العالمي، وإزالة الضوابط عن الاقتصاديات المحلية، وتمخضت هذه الدعوة عن آثار خطيرة على بعض اقتصاديات الدول، كما في الآثار الناجمة عن أزمة دول شرق آسيا، وفي أسواق المال الناشئة وفي غيرها، مما أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية وبطالة، كما يرى هؤلاء أن الرفاه الاجتماعي عبث، وقيد على الكفاءة وعلى الأداء الاقتصادي، وأن القدرة التنافسية هي الأساس وراء النجاح الاقتصادي.

الثانية: الواقع الاقتصادي العالمي لا يزال دون مفهوم الاقتصاد العولمي الحقيقي، فلا يزال التدويل الحاصل للاقتصاد العالمي دون بلوغ مرحلة تذويب الاقتصاديات القومية المميزة في كبرى البلدان الصناعية المتقدمة، ولا يزال بعيدا عن منع تطور أشكال جديدة من التحكم الاقتصادي على المستويين القومي

والعالمي. وهذه النظرة إلى النظام الاقتصادي العالمي، تواصل إعطاء دور أساسي لسياسات المستوى القومي، وللفاعلين الاقتصاديين فيه، ولا تزال القاعدة القومية للشركات متعددة القوميات هي الأساس في استراتيجيتها، والشركات متعدية القوميات نادرة، وتتعامل في إطار متعدد القومية اعتماداً على موقع أساسي من الأصول والإنتاج والمبيعات[٤١]، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز تركيزا عالياً في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، مع الافتراض بحدوث تغير معين في هذا الصدد، بدرجة أكبر أو أقل، ذلك أن الشركات والحكومات والوكالات العالمية ترغم الآن على التصرف بصورة مختلفة، غير أن باستطاعتها عموما أن تستخدم المؤسسات والممارسات القائمة لكي تفعل ذلك. ويرى أصحاب هذه النظرة استمرار سياسات الإصلاح العميقة في النمو وعدالة التوزيع، يسمح بالتداول عبر الحدود، مع وجود ضوابط في الاقتصاديات المحلية[٤٢].

وأن الحاصل الآن هو وجود اقتصاد دولي ذو اتجاه متزايد نحو العولمة[٤٣].

الثالثة: تحليلات أقل غلوا، وأكثر دقة ورسوخا، في الأوساط الأكاديمية، تستخدم اصطلاح العولمة وتركز على التدويل النسبي لأسواق المال الكبرى، وللتكنولوجيا، ولبعض القطاعات المهمة في الصناعات التحويلية والخدمات بصفة خاصة منذ السبعينيات وتشدد كثرة من هذه التحليلات على تزايد العوامل المقيدة للتحكم على المستوى القومي والتي تصد أي سياسات طموحة في مجال الاقتصاد الكلي، التي تبتعد عن المعايير المقبولة في أسواق المال العالمية[٤٤].

الرابعة: تعتقد بعدم وجود ليول اقتصادية عولمية، وإنما تستخدم العولمة كأداة جديدة تناسب الأوضاع الحالية للاستغلال والاحتكار من قبل الدول الرأسمالية والشركات متعددة القوميات، ولهذا، ينبغي التوجه نحو حشد الموارد

الاقتصادية القومية لتحقيق التنمية المستقلة، وإقامة تكتلات اقتصادية بين دول العالم الثالث وبعض دول العالم الثاني غير الاحتكارية، لتغيير أوضاع النظام الاقتصادي العالمي السائد حالياً[٤٥].

٥-القوى الدافعة للعولمة الاقتصادية الراهنة:

يلاحظ، تميز الميول نحو العولمة الاقتصادية الراهنة عن غيرها من الفترات السابق، وذلك بسبب وجود قوى دافعة، توفر لها ديناميكية محدثة تطوراً مستمراً، نلحظها في الآتي:

أولاً: تعمق دور العلم والتكنولوجيا في اقتصاديات الإنتاج ودورها في توليد قيم مضافة مرتفعة والتنويع المستمر في السلع والخدمات والتطور الدائم في طرق وأساليب الإنتاج... إلخ، وقد أوجد التطور العلمي والتكنولوجي بقدراته العالية على الإنتاج تناقضا متزايدا بين زيادة الإنتاج وانكماش السوق الداخلية في الدول الصناعية المتقدمة، نظرا لنمو البطالة، للاعتماد المتزايد على الآلية، وبسبب انخفاض الأجور الحقيقية[٤٦].

وقد فرضت الثورة العلمية والتكنولوجية في النصف الثاني من القرن العشرين واقعاً جديداً، هو الانتقال إلى ما بعد التصنيع، وأوجدت مشكلات جديدة، ورؤية جديدة للمجتمع، وفرضت تحديا جديداً لمواكبة هذه الثورة العلمية والتكنولوجية.. فيما يتعلق بالاقتصاد وطبيعة الإنتاج وعلاقاته وتغيير نظمه وأساليبه ومادته..، وتسارع الاكتشافات الجديدة وتزايد حدة سرعة عمليات التجديد، وتحقيق تراكم متعاظم في المعرفة وتعبئة الجهود لتوظيفها في الإنتاج، مما أدى إلى علاقة جديدة بين الإنسان والطبيعة[٤٧].

ثانياً: بروز الاقتصاد الإلكتروني العولمي، مستثمرا ثورة الاتصالات والمعلومات، في عولمة الأسواق المالية والتدوير المستمر لرؤوس الأموال عبر

العالم لحظيا، والذي تشكل في نظام مالي عالمي محرر من القيود الحكومية[٤٨]، ويقدر في بعض المصادر أن نحو ٥٠٠ مليار دولار تنتقل يومياً عبر العالم[٤٩].

وفي هذا الاقتصاد الذي يستثمر ثورة الاتصالات يمكن تقرير الأسعار للسلع لحظة بلحظة، مما يدفع قدماً تطور نظام تجاري عولمي، ويشير منظرو العولمة في هذا الخصوص إلى أنه بات لدينا اقتصاد يرتبط فيه كل جزء من أجزاء العالم بواسطة أسواق تشترك في معلومات قريبة من الزمن الفعلي[٥٠].

ثالثاً: سياسات التحرر الاقتصادي وتزايد اعتمادها في العديد من البلدان النامية الصناعية الحديثة كالصين ودول جنوب شرق آسيا، ودول المعسكر الشرقي سابقا، ودول العالم الثالث.

رابعاً: الدور الهام للشركات متعدية الجنسيات في مختلف الأنشطة الاقتصادية على مستوى التبادل والتوزيع، ثم على مستوى الإنتاج، ودورها في مجال التجارة الدولية، واستحواذها على النصيب الأعظم من التجارة الخارجية للدول الصناعية المتقدمة، فضلاً عن احتكارها لأنشطة البحث العلمي والتطور للمنتجات وغزو الأسواق، وقدراتها المتنامية على تجميع مقادير هائلة من الأموال، وتركز الاستثمار المباشر عن طريقها، ويلفت البعض النظر إلى أثر هام للتوسع في أنشطة الشركات متعدية الجنسيات، فيما يتعلق بظاهرة التجارة داخل شبكة تلك الشركات، واستحواذها على نسبة مرتفعة من حجم التجارة العالمية، ويرى أن ذلك التركيز والاستحواذ، يمثل أحد مظاهر الجنوح الاحتكاري أو الممارسات التطبيقية داخل السوق الدولية، بل إن هذا المظهر ينفي من الأساس فكرة السوق، كما تبلورت في أعمال الاقتصاديين التقليدية، وتبرر وصف الاقتصاد الدولي المعاصر بأنه اقتصاد ما بعد السوق[٥١].

خامساً: اندماج وتكامل هيكل التجارة العالمية وتفكك هيكل الإنتاج

الصناعي العالمي، عبر التوسع في التجارة في الأجزاء والمدخلات والمستلزمات حيث يتم استيراد أجزاء أو مدخلات من الخارج ليتم استخدامها في إنتاج سلعة يجرى تصديرها للخارج، فيما يمكن تسميته بالتخصص الرأسي، وذلك خلافا للتخصص الأفقي، حيث كانت تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة بالكامل، وقد تأكد الباحثون من وجود معامل ارتباط مرتفع جدا بين التخصص الرأسي والزيادة في نصيب التجارة الدولية في الناتج المحلي، وترتبط ظاهرة التخصص الرأسي بعملية عولمة النشاط الإنتاجي ارتباطا عضوياً، فبدلا من تركيز الإنتاج في دولة واحدة، فإن الشركات العالمية الحديثة تستخدم منشآت إنتاجية في الخارج، إما كفروع أو توابع لها، وإما تتعامل مع منشآت إنتاجية مستقلة في دول أخرى، وبذلك يتم دمج بعض أنشطة التصنيع والخدمات التي تتم في الخارج مع بعض الأنشطة التي تتم في الداخل[٥٢].

سادساً: المؤسسات الدولية الداعمة للميول العولمية، ممثلة في صندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى المنتديات التي تدعو إلى اعتماد سياسات التحرر الاقتصادي وفتح الأسواق وإزالة الحواجز أمام التجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال المباشرة وغير المباشرة، والعولمة الاقتصادية الراهنة في هذا الخصوص تتميز عما سبقها من فترات زمنية شهدت ارتفاعاً في مستوى الاعتماد الاقتصادي الدولي كما في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، ففي الأحوال السابقة لم تتوفر مثل تلك المؤسسات التي نشهدها حالياً والتي تدفع نحو مزيد من الاعتماد الاقتصادي بين أجزاء العالم، وسيادة نمط معين من السياسات الاقتصادية في تحرر الأسواق والاعتماد على قوى السوق التنافسية في الأنشطة الاقتصادية[٥٣].

إن الاقتصاد العالمي الراهن ينطوي بالفعل على فوارق تميزه عن ذلك النظام الذي كان سائداً قبل الحرب العالمية الأولى، ومن هذه الفوارق: أن النظام

الحالي يتسم بتجارة حرة أكثر تعميماً، وأكثر خضوعاً للمؤسسات عن طريق منظمة التجارة العالمية[٥٤]، وتشمل هذه المؤسسات بالإضافة إلى المؤسسات الدولية، كلا من مراكز البحوث وبنوك المعلومات والشركات متعدية القوميات، والشبكة العالمية، ومؤسسات تدوير رؤوس الأموال، والوحدات المالية العولمية، ووكالات نشر وإعلام، وقوى ضغط سياسية، والندوات والمؤتمرات، واتفاقية بازل، وهي مؤسسات فوق قومية تقوم بتشكيل قوى العولمة الاقتصادية وتوجيهها[٥٥]، مما يمكن معه القول بأن العولمة الاقتصادية الحالية ذات هيكل مؤسسي[٥٦].

سابعاً: تراكم فوائض مالية كبيرة خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين، والتي أخذت تبحث عن توظيف خارجي لها بعد ضيق السوق المحلي، ونمو سوق اليورو دولار، والتوسع في الإقراض المصرفي للعالم الثالث، والبحث عن فرص سريعة لاستيعاب هذا الفائض.

وقد أدت هذه القوة الدافعة إلى إعطاء الاتجاه العولمي مزيدا من التوسع والانتشار، فضلا عما سهمت به بعض التطورات الاقتصادية الأخرى مثل بروز ظاهرة التزايد الكبير في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعاظم السوق المالية خارج أي رقابة أو القدرة على التحكم والحد من توسعها، وقد أدت هذه العوامل إلى عدم التناسب بين تداولات السوق المالية وحجم الإنتاج والتبادل في سوق السلع والخدمات، بسبب تفاقم المضاربات المالية بمبالغ ضخمة وانتشارها كالوباء في مختلف الأسواق، وتوظيف التطورات التقنية على صعيد الاتصالات بالإضافة إلى التحرير المتزايد للأسواق خلال الثمانينيات من القرن العشرين، في اكتساب قدرة فعلية أكبر على تحريك الأموال بكميات كبيرة وبسرعة فائقة في لحظات قصيرة عبر أي مكان في العالم، وأخيراً إعادة هيكلة

الإنتاج وعلاقات الإنتاج على المستوى العالمي وفق مصالح الشركات متعدية الجنسيات[٥٧].

٦-الجذور التاريخية للعولمة الاقتصادية الراهنة:

لكي تفهم العولمة الاقتصادية الراهنة بشكل صحيح، علينا أن نعود إلى الأصول التاريخية لنشأتها، فهي لم تظهر فجأة على الساحة الاقتصادية، بل بدأت في الظهور تدريجياً من خلال الأحداث التي أوجدت البيئة المناسبة لتزايد الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات القومية.

ترجع البداية الأولى ظهور الدولة القومية وقيام المجتمع الصناعي في أوروبا وظهور السوق وذلك تحت تأثير العلم والتكنولوجيا والفكر الرشيد الذي ترجع أصوله إلى أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر[٥٧].

ويربط البعض بشكل أكثر تحديداً جذور العولمة الراهنة بالحداثة، وذلك بالظهور التاريخي للمؤسسات الحديثة الرئيسية الرأسمالية، والاتجاه نحو الصناعة والمدنية ونظام متطور للدولة القومية، والطبيعة المميزة للنظام الرأسمالي الحديث التي تقوده إلى ما وراء حدود أي ناحية محلية في البحث المستمر عن أسواق أوسع[٥٨].

ويحدد جيدنز جذور العولمة الاقتصادية الراهنة في الرأسمالية، والاتجاه نحو الصناعة، والدولة القومية، والقوة العسكرية، ويوضح توملينسون آليتها في الرأسمالية التي تبحث دون هوادة عن مجالات جديدة للعمل وعن أسواق جديدة، والدولة القومية المتوسعة بشكل سريع إلى نظام سياسي منظم، يحتل كل مناطق سطح الأرض تقريبا، والنظام الصناعي الذي يتبع منطق تقسيم العمل، مما يؤدي إلى تخصص إقليمي من حيث نوع الصناعة والمهارة وإنتاج المواد الأولية في كل أنحاء الكرة الأرضية، والقوة العسكرية غير المقيدة بالدول القومية المنفردة،

بحيث تصبح منظمة عالميا عن طريق التحالفات الدولية... وفي اختصار الخاصية التوسعية بفطرتها للمؤسسات الحديثة[٥٩].

ويوضح "توملينسون" عاملين إضافيين:

١- الأنظمة الخبيرة. ٢- العملات الرمزية.

فالأنظمة الخبيرة مزيلة للمهارات وتلغي التفرد والمهارات، فتسمح للتوسع بما يفوق المتوفر من المهارات، وتتغلغل في كثير من جوانب الحياة، فالأنظمة الخبيرة التي هي نتاج التكنولوجيا، التي تحد من تأثير المكان والزمان وتوفر الثقة للمتعاملين، والعملات الرمزية، والتي تسمح لعلاقات التبادل بأن تمتد عبر الزمن، وأيضاً فيما وراء خصوصيات المكان، ويرى أن الاقتصاد يكون معولما إذا تحول إلى رمزي، لأن المبادلات الرمزية تعتبر في جوهرها أقل تقيداً بقيود المكان من غيرها من المبادلات الاقتصادية، ويقول: "المبادلات السياسية بين كيانات قومية تدوله، والمبادلات الرمزية تعوله"[٦٠].

فضلاً عن التطور التكنولوجي، وبخاصة في مجال الاتصالات والمواصلات، فالطبيعة التوسعية المميزة للنظام الرأسمالي الحديث لا يمكنها أن تنشئ علاقات عولمية بدون التطور التكنولوجي في الاتصالات والنقل، فوسائل النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يسمح للمسافة أن تُبتلع، وإلى قيادة النظام الرأسمالي إلى ما وراء حدود أي ناحية محلية في البحث عن أسواق أوسع[٦١].

فيما يربط "جلال أمين" بين العولمة الاقتصادية الراهنة وبين اختراع آلات الاتصال والمواصلات، ويرى أن الظاهرة عمرها خمسة قرون على الأقل، وبدايتها ونموها مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتقدم تكنولوجيا الاتصال والتجارة منذ اختراع البوصلة وحتى الأقمار الصناعية، ولكن أشياء جديدة قد طرأت على

ظاهرة العولمة في رأيه في الثلاثين عاما الأخيرة، منها: اكتساح العولمة لمناطق مهمة من العالم في أوروبا الشرقية والصين، والزيادة الكبيرة في درجة تنوع السلع والخدمات التي يجرى تبادلها بين الأمم، وتنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال المتنقلة من بلد إلى آخر، وارتفاع نسبة السكان في داخل كل مجتمع أو أمة التي تتفاعل مع العالم الخارجي وتتأثر به، وبروز الدور الأكثر فعالية ونشاطا للشركات متعدية الجنسيات في مجال انتقال السلع ورأس المال والمعلومات، التي تتخذ العالم كله مسرحاً لعملياتها سواء فيما يتعلق بالحصول على المستخدمات أو توزيع عمليات الإنتاج أو التسويق...، وتستعين الشركات متعدية الجنسيات في ذلك بجهود هيئات ومؤسسات أخرى منها المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد والبنك الدولي(٦٢).

ويركز البعض على أن العامل الحاسم في بزوغ العولمة الاقتصادية الراهنة إلى التأثر بالتطورات في نظم الاتصالات، والتي بدأت بإرسال أول رسالة تلغرافية عبر الأطلنطي في منتصف القرن التاسع عشر (وتحديداً في عام ١٨٦٦م)، حيث كان قبلها لا يمكن إرسال رسالة بدون أن يكون هناك قاصد إلى ذات المكان المرسلة إليه ليحملها إلى هناك، ثم توالت التطورات في نظم الاتصالات وصولاً إلى نهاية الستينيات من القرن الماضي عبر الأقمار الصناعية(٦٣).

ووصولاً إلى الاتصال الإلكتروني الآني الذي لا يعد مجرد وسيلة أكثر سرعة، بل إنه يبدل من جوهر نسج الحياة، وفي ظله ولد وتوسع وانتشر النقد الإلكتروني وتعولمت الأسواق المالية، حيث يمكن لأي شخص في أي بقعة من العالم المشاركة في السوق المالية من أي بقعة أخرى في نفس اللحظة.

ويبرز عدد آخر من الباحثين أهمية التطورات فيما بعد الحرب الثانية، أو

حقبة ما بعد عام ١٩٤٥ ، والتي شهدت تدخلاً نشيطاً من قبل الدولة للتعمير وبناء الاقتصاد من جديد، والأخذ الرفاه الاجتماعي في أثناء الصراع الفكري مع الاشتراكية، إلا أن هناك تطورات اقتصادية لاحقة مناوئه قد حدثت منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي بانهيار نظام بريتون وودز، والنمو السريع للتضخم في البلدان المتقدمة، وفشل السياسات الكينزية في إيجاد المخرج المناسب للأزمة، فتراجعت سياسات التدخل وتدعمت وجهة نظر الليبرالية الجديدة التي ترفض فكرة تدخل الدولة وتؤكد على "خصوبة السوق المذهلة" كتعبير فريدمان، وانتشار الإقراض المصرفي للعالم الثالث، ونمو سوق اليورو دولار، وتحرير أسواق المال وأسواق أسعار الصرف أواخر عند السبعينيات ومطلع عقد الثمانينيات من القرن العشرين، ونمو البطالة في الدول الصناعية المتقدمة، والتطور السريع نسبياً لعدد من البلدان الصناعية الحديثة ووصولا إلى أسواق العالم الأول، والتحول إلى طرق الإنتاج المرنة، والانتقال إلى المشروعات متعددة القوميات، والبحث عن منافذ استثمار نتيجة لانخفاض الإنتاجية في الدول الصناعية الغربية واقتران كل ذلك بالتقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والصناعات الإلكترونية وتوسع نفوذ الشركات متعدية الجنسيات، وتوقيع اتفاقية الجات ١٩٩٤ ، والدور المتزايد للمؤسسات الدولية(٦٤).

ويلاحظ د. إسماعيل صبري عبد الله أن "الوقائع تثبت أنها أساساً نتاج داخلي للرأسمالية المعاصرة تتجسد في الشركات متعدية الجنسية..، ترغب في زيادة الإنتاج تسعى باستمرار لتوسيع الأسواق والتي يشكل التطور التكنولوجي عمودها الفقري، والتكنولوجيا بطبيعتها ثورية"(٦٥).

وبالإضافة إلى دور ظهور المنشآت الاقتصادية الرأسمالية الكبرى عبر تركز وتمركز رئيس المال، وتراكم فوائض مالية تبحث عن استثمارات فتضغط هذه الفوائض لتأمين حرية انتقالها من دولة إلى أخرى عبر إزالة القيود على حركة

الرساميل، وصولاً إلى "العولمة المالية"، التي برزت على وجه خاص منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بسبب إزالة القيود على حركة الرساميل وإزالة الضوابط الأخرى المفروضة عليها في الدول الرأسمالية المتقدمة وفي عدد من البلاد النامية، وإزالة القيود النقدية على المدفوعات الخارجية الجارية، وتبني العديد من الدول الرأسمالية المتقدمة بدءا من أوائل الثمانينيات ما يسمى "الخصخصة" والتي تبناها العديد من الدول النامية والدول الاشتراكية سابقا بعد ذلك، على أن الظاهرة الأهم في رأي "د/ الأطرش" من تزايد تدفق الاستثمارات المباشرة هي تفاقم المضاربات المالية بالعملات القابلة للتحويل، والاستثمارات غير المباشرة وبوسائل الدين الأخرى المقومة بعملات قابلة للتحويل، مع الإشارة إلى دور التقدم التقني الكبير في حقل الاتصالات ونقل المعلومات[٦٦].

وعند "صادق العظم" فإن اللحظة الفارقة في العولمة الاقتصادية الراهنة هي وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن الماضي تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، وأن سقوط الاتحاد السوفيتي كان لحظة تسارع نموها تسارعاً هائلاً[٦٧].

٧-العولمة الاقتصادية والأيديولوجيا:

البعض يستخدم العولمة الاقتصادية لتنميط الاقتصاد العالمي على أسس مذهب الحرية الاقتصادية للدعوة لنظام اقتصادي عالمي يعمل بروح رأسمالية واحدة[٦٨]، أو هي إطار لنظام اقتصادي عالمي جديد، يقوم على أيديولوجيا ومفاهيم الليبرالية الجديدة، وأن مؤسستي بريتون وودز (الصندوق والبنك) تروجان لمفاهيم الليبرالية الجديدة، ولجملة من القواعد والترتيبات مثل "الفعالية، والتنافسية على أنها قيم أكثر شمولية"[٦٩].

ويرى بعض الباحثين أن ما هو قائم حاليا في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، يمثل مرحلة من مراحل تطوره، حيث اندفاع هذا النظام إلى تنظيم أرباحه الخاصة عبر التوسع في استثمار أرباحه وعبر استقراضه من أسواق الرساميل، ويؤدي هذا التوسع إلى ظهور المنشآت الكبرى عبر تركز وتمركز رأس المال، كما تتراكم فوائض مالية في عملية التوسع، تضغط لتأمين حرية انتقالها من دولة لأخرى، عبر إزالة القيود على حركة الرساميل، ..، وبالتالي فإن أهم سمة للنظام الرأسمالي العالمي الراهن هو ما يسمى (العولمة المالية)، وأن الدول الرأسمالية المهيمنة في النظام الرأسمالي العالمي تقوم بالعمل على تأمين سلامة نظامها وتوسعه، وذلك عبر تحقيق حرية التجارة الخارجية وحرية انتقال الرساميل"[٧٠].

ويزيد باحث أخر بعدا آخر، على هذا التحليل "بأن العولمة الاقتصادية الراهنة هي تعبير عن وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج بعد الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، وبالتالي نشر علاقات الإنتاج الرأسمالية في كل مكان مناسب وملائم خارج تجمعات المركز الأصلي ودوله، بعد وصول عالمية دائرة التبادل إلى حد الإشباع فكان لابد من نقلة نوعية جديدة"[٧١].

وينتقد توملينسون هذا الاتجاه ويرى فيه تعبيرا ضيقاً عن العولمة، ذلك أن هذه النظرة تقصر النزعة الكونية على القيم الغربية وحدها، باعتبارها بمفردها دون غيرها جديرة بالاعتماد والقبول، فتتحول النظرة الكونية، وهي جوهر العولمة، إلى مشروع اقتصادي سياسي ثقافي واسع النطاق، وفي رأيه أن نظام السوق الحرة ليس مصيراً حتمياً لكل الاقتصاديات، ولكنه تطور تاريخي محتمل الوقوع[٧٢]، ولهذا، يقاوم البعض العولمة الاقتصادية الراهنة باعتبارها استعماراً اقتصادياً حديثاً للرأسمالية العالمية[٧٣].

ووفقا لهذه الرؤية الأيديولوجية للعولمة، تستخدم العولمة من قبل الاقتصاديات المتقدمة لتوسيع ليبرالية الاقتصاد العالمي وإزالة الضوابط عن الاقتصاديات المحلية، وللسيطرة على الاقتصاد العالمي، وشل استراتيجيات الإصلاح الجذري على الصعيد القومي، معتبرة أنها غير قابلة للتنفيذ بمواجهة الأسواق العالمية الواحدة[٧٤]، وترى أن استراتيجيات التوسع وإعادة التوزيع الراديكالية لإدارة الاقتصاد القومي لم تعد ممكنة في ظل بروز طائفة متنوعة من المتغيرات المحلية والعالمية، والتي تصد أي سياسة طموحة في مجال الاقتصاد الكلي التي تبتعد عن المعايير المقبولة في أسواق المال العالمية[٧٥].

وقد تمخضت هذه الدعوة عن آثار خطيرة في آسيا وفي أسواق المال الناشئة، أدت إلى نشوء أزمة اقتصادية، وبطالة، وفقر، ...، ومع أن وجهة النظر هذه قد ضعفت بفعل الأزمة الآسيوية، إلا أنها لم تمت، فهي لا تزال قوية في البلدان المتطورة، حيث حافظت على خطاب القدرة التنافسية، والاعتقاد بأن دول الرفاه الواسع في أوروبا الشمالية والغربية تشكل قيدا على أداء الاقتصاد[٧٦].

٨-عمق العولمة الاقتصادية الراهنة:

يمكن قياس مدى عمق العولمة الاقتصادية عن طريق عدد من المؤشرات[٧٧]، إحدى تلك الوسائل البسيطة لقياس مدى العولمة الاقتصادية هي مقارنة التجارة الخارجية بالناتج في كل بلد، وبالرغم من أن هذه النسبة تزيد بثبات واستمرار منذ منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، بالإضافة إلى زيادة حجم التجارة الدولية بمعدل أكبر سرعة من الناتج القومي، إلا أن هذه النسبة لا تزال بالكاد فوق مستواها في العام قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، فنصيب الصادرات من الناتج المحلي وصل إلى القمة في عام ١٩١٣ ولم تتجاوزه حتى عام ١٩٧٠. ففي عام ١٩١٣ وفي اليابان كمثال، والتي كانت حينذاك صاحبة اقتصاد

مفتوح عما هو عليه الآن، حيث بلغت صادرات وواردات اليابان ٣٠٪ من الناتج، في مقابل ٢٢٪ في الوقت الحالي، بينما انجلترا أصبحت أكثر انفتاحاً فقد ارتفعت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج من ٤٧٪ إلى ٥٧٪، بينما تبلغ هذه النسبة في الولايات المتحدة حالياً ٢٦٪ فقط.

المؤشر الثاني لقياس عملية العولمة الاقتصادية، هي مقارنة مدى تقارب الأسعار بين مختلف الدول للسلع والخدمات المتجانسة. في اقتصاد العالم العولمي الكامل الأسعار لنفس السلع ينبغي أن هي نفسها في أي مكان في العالم (فقط الضرائب المحلية والنقل وتكلفة التأمين يتم استبعادها عند المقارنة)، لكن الحقيقة أنه لا يزال هناك طريق طويل للوصول إلى هذا الوضع العولمي الكامل، لوجود وضع غير متماثل في أسعار نفس السلع، حتى في ظل الوحدة الأوربية، فسعر نفس السيارة قبل فرض الضريبة يمكن أن يصل الفرق في سعرها إلى ٣٠٪ في بعض دول أوروبا عن غيرها، بسبب أن التوزيع في بعض الدول أكفأ، ولأن الأذواق مختلفة، وبسبب وجود تحيز للمنتج القومي للسيارة، أو بسبب أن المستهلك غير قادر على إجراء مقارنة في السعر، ولهذه الأسباب فإن الشركات متعددة القوميات تميز في استراتيجيات أسعارها بين مختلف الدول، وتستطيع الحصول على هوامش أرباح أعلى من نفس الموديل، ويتجه الاتحاد الأوروبي ببطء إلى غلق هذه الفجوة عن طريق وجود أسواق عملة موحدة حيث تصبح مقارنة أسعار السلع والخدمات أسهل، كما يلاحظ أن الأسواق بين الدول أقل توحداً عن الأسواق الدولية ومثال ذلك كندا وأمريكا.

وبالنسبة للأسواق المالية نجد أن التوحد والعولمة قد زادت فيها بمعدل أسرع من التجارة في السلع والخدمات غير المالية، بفضل خدمات التكنولوجيا، ومع ذلك فإن العملية بعيدة عن التكامل.

إحدى الوسائل لقياس مدى وجود عولمة مالية عن طريق تحليل التدفقات الصافية للدول التي تصدر رأس المال لأن عندها فائض في المدخرات (وبالتالي فائض في الحساب الجاري في ميزان مدفوعاتها)، والتدفقات الداخلة للدول التي تستورد رأس المال بسبب عجز في المدخرات وبالتالي عجز في الحساب الجاري. أثناء ظاهرة العولمة الأولى من ١٨٧٠ إلى ١٩١٤ كان رأس المال المصدر من انجلترا ٥٪ من الناتج المتوسط سنوياً، ووصل إلى ١٠٪ في بعض الأعوام، في الأعوام الأخيرة، في اليابان، ومع وجود فائض كبير في حسابها الجاري صدرت فقط ٣,٥٪ منسوبة إلى الناتج، ومتوسط تدفقات رأس المال من دول منظمة OECD، بلغ ٢,٥٪ من الناتج.

وسيلة أخرى لقياس العولمة المالية، وهي مقارنة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار القومي، في الوقت الراهن في دول OECD، الـ FDI يساوي ٦٪ من الاستثمار القومي، مقارنة بريطانيا في الفترة الأولى بنسبة ١٣٪، لكن في أكبر الدول النامية مثل المكسيك، والبرازيل، والصين وصل إلى ٢٠٪ في المتوسط كتدفق صافي مقارنة بالناتج.

وأخيراً، إذا تم قياس العولمة المالية على أساس مقدار إجمالي الأصول الأجنبية والخصوم لمجموعة من الدول، فإن العولمة المالية تحقق ارتفاعاً سريعاً. في عام ١٩٧٠ في الدول الصناعية كانت الأصول الأجنبية تمثل ٢٥٪ من الناتج، والالتزامات الأجنبية تمثل ٢٨٪ من الناتج، في الوقت الراهن ارتفعت إلى ٢١٠٪، ٢٢٥٪ من الناتج. في الأسواق الصاعدة، في نفس الفترة، الأصول الأجنبية زادت من ٩٪ من الناتج إلى ٧٢٪، والخصوم الأجنبية من ٢٧٪ إلى ٩٥٪[٧٨].

وبالنسبة لمعدلات الفائدة، في النظام المالي العولمي الكامل، ينبغي أن يوجد تقارب في معدلات الفائدة، بعبارة أخرى، فإن معدلات الصرف ينبغي ألا تعوض كاملاً المدى بين معدلات الفائدة للأجل القصير، كما أنه ليس هناك انتشار طويل الأجل بين معدلات التضخم، ولهذا، فإن تقارب معدلات الفائدة ينبغي أن يكون بطيئاً ومتطايراً volatite لكن في الاتجاه الصحيح. وفي أكبر دول منظمة OECD معدلات الفائدة الحقيقية تتشتت محققة نزولاً عن المعيار بانحراف ١٢٪ في الأربعينيات والخمسينيات إلى ١٪ في التسعينيات.

ونخلص من هذا الاستعراض لمؤشرات قياس مدى عمق العولمة الاقتصادية الراهنة إلى أن عملية العولمة لم تصل بعد إلى أبعاد واسعة، ولا يزال عليها قطع مسافة كبيرة، حتى نصل إلى العولمة الاقتصادية الكاملة(٧٩).

٩-مستقبل العولمة الاقتصادية:

العولمة الاقتصادية الراهنة ليست عملية جديدة، ولكنها تنتشر بانتظام، ويتصاعد منذ منتصف الخمسينيات، وأنها ستأخذ سنوات للوصول النهائي للاكتمال. فهذه ليست أول موجة للعولمة، فما بين عامي ١٨٧٠ – ١٩١٤م، جرت عملية مشابهة، كانت قريبة في القوة مما يحدث هذه المرة. والقرن العشرين بدأ مع توحد الأسواق، وقد استغرقت عدة عقود، ولكن بعد انتكاسة شديدة في عملية العولمة، التي تزامنت مع الحربين العالميين، لكن الشكل الجديد للعولمة تبدو إلى حد ما أكثر متانة. الموجة الأولى استمرت ٤٤ عاماً وانتهت مع بداية الحرب الأولى، بينما الفترة الحالية قد تجاوزت الخمسين عاما، ولديها مزيد من التماسك المؤسسي عن الأولى(٨٠).

يرى بعض المفكرين أن الاتجاهات نحو العولمة الاقتصادية تزداد عمقاً واتساعاً، وأن هناك قوى تدفع نحو هذا النظام(٨١)، فاتجاهات العولمة الاقتصادية

تعيد هيكلة الاقتصاديات بصورة جذرية، ولا يقتصر تأثيرها على منطقة بعينها من العالم، بل تزداد انتشاراً، وتحدث تغيرات تكتسب قوة، وتوجد حالة مختلفة، مجتمع عالمي قائم على الحرية الاقتصادية، ولكن لا يزال الأمر في بداياته عند هؤلاء، ولهذا لا تظهر ملامحه بصورة حقيقية.

وبسبب تأثير عوامل مختلفة ووجود أوضاع متضاربة، وليس نظاماً عالياً تدفعه التوافق الجماعي بين المجتمعات والنظم، فهو ليس مستقراً، ويحتاج إلى خلق أنظمة جديدة(٨٢).

فلا تزال العولمة الاقتصادية انتقائية وليست عمومية، وذلك على مستوى حركة رأس المال والسلع والخدمات والأسواق والعمل، فهناك أجزاء كبيرة من العالم لا تشارك بفاعلية بعد في عملية العولمة، وتكاد القوى الفاعلة والنشيطة في العولمة تنحصر في الدول الصناعية المتقدمة ومعها نحو عشرون دولة صاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية(٨٣).

والعولمة الاقتصادية الراهنة غير متماثلة، فبينما تتوحد أسواق السلع والخدمات وتدفقات رأس المال بمعدلات تقدم نشطه، فإن أسواق العمل هي بالكاد تندمج على نحو عام(٨٤).

كما لا يزال تباين الأسواق قائما، يميز اقتصاديات الدول، على عكس ما يدعي البعض، في تباين أسعار نفس السلع المتجانسة والقريبة فيما بين أسواق الدول، بما يفوق تكاليف النقل، ويلاحظ أن هذا التباين يختفي إلى حد بعيد عند رؤيته من منظور سوق رأس المال(٨٥).

وتنفيذ البرامج الاقتصادية لدعاة العولمة متمثلا في التحرير وفتح الأسواق والتخصيصية وسياسات الإصلاح الكلي لا تضمن بمفردها المشاركة في العولمة الاقتصادية الراهنة، لأن العبرة هي في امتلاك الوسائل اللازمة للمشاركة في سوق

متوسعة، إذ نجد أن ٢٥ بلدا فقط من مائتي بلد في العالم، تنتج رأس المال بكميات كافية للاستفادة بصورة كاملة من تقسيم العمل في أسواق عالمية آخذة في التوسع، وبذلك تكون المعضلة هي عدم توفر فرصة لغالبية الدول للوصول إلى الأسواق المتوسعة، والقلة هي التي تستطيع الاستفادة من الامتيازات. ويقول كلاوس: إن لم نخترع طرقا لجعل العولمة أكثر شمولاً، فسنواجه احتمال تبعات المواجهات الاجتماعية الحادة(٨٦).

فقيم السوق وحدها غير كافية لتشكيل منظومة القيم التي يستند إليها النظام العولمي، ولابد من أنساق أخرى مجتمعية وإنسانية عامة تكفل العدالة والتكافؤ في الحقوق والواجبات(٨٧).

وهناك دراسات تشير إلى أن العولمة الاقتصادية الراهنة تنمو وتترسخ، ففي دراسة للعولمة وتركز التجارة (عند مارسلو ولاريحا، وآخران) أوضحت أن تركز التجارة الدولية في الاقتصاديات المنفتحة قد قل نتيجة للعولمة الاقتصادية، والعكس صحيح بالنسبة للدول المنغلقة(٨٨).

وفي دراسات أخرى تبين أن العولمة المالية سوف فتكتمل في غضون ٢٥ عاماً، بينما العولمة للتجارة يمكن أن تستغرق أكثر من ٤٠ عاماً، فالعولمة المالية قد حققت تحسنا بسرعة مرضية ما بين ١٩٨٠ و٢٠٠٣، وبينما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي قد نما بمعدل أسمي في المتوسط ٣.٥٪، فإن معادلات الأسهم والسندات قد نمت بمعدلات حقيقية بمعدل سنوي ٢٥٪، وتحويلات الصرف الأجنبي قد نمت بمعدلات سنوية ٢٥٪، والقروض الدولية قد زادت بمعدل ٨٪، وإذا استمر التقدم في العولمة المالية بهذه المعدلات فإن العولمة المالية سوف تكتمل في غضون ٢٥ عاماً، بينما العولمة للتجارة يمكن أن تستغرق أكثر من ٤٠ عاماً(٨٩).

وفيما يشير إلى مزيد من ترسيخ العولمة الاقتصادية أن هيكل العولمة يقوم أساساً على الشبكات، وروابط الشبكات التي تنشأ بين الاقتصاديات الدولية ستكون شاملة لجميع المجالات نتيجة تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسوف يؤدي ذلك ليس فقط إلى تقوية تلك الروابط، بل توثيقها بروابط جديدة تيسر عملية الاندماج الاقتصادي والتكنولوجي[٩٠].

ومع الاعتراف بأن العولمة الاقتصادية الراهنة تهميشية، بالنظر إلى أن هناك فئات مهمشة بعيدة عن المشاركة، والسوق غير عالمية في أسعارها، والقاعدة القومية للشركات هي الأساس، لكن هناك متغير يدفع إلى تعميق العولمة وهو عامل التجديد الدائم، الذي تفرضه الأسواق، والذي يحمل في طياته ظواهر جديدة، ويرتبط التجديد بوجود المخاطر وعدم اليقين المتعلقة بالنشاط الاقتصادي الراهن، حيث ترتبط المخاطر بالتجديد ارتباطاً وثيقاً[٩١]، كما أن السوق الحضارة تنتج حضارة عابرة للحدود استناداً إلى تقارب الأذواق وتفضيلات المستهلكين، مثل شيوع الماركات العالمية من الجينز، والكولا، والأحذية الرياضية الأنيقة[٩٢].

كما أن التقدم العلمي في قطاع النقل، والاتجاه العام إلى انخفاض نفقاته بالنسبة لنفقات الإنتاج الإجمالية يمكن أن يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، وكذلك إدخال سلع جديدة في التبادل الدولي كانت نفقات النقل المرتفعة تحول دون تداولها تداولاً مربحاً[٩٣].

١٠- رؤية مستقبلية للتغيرات في العولمة الاقتصادية:

يرصد البعض عدداً من المتغيرات التي لها تأثير في مستقبل العولمة الاقتصادية، في غضون الخمسين عاماً المقبلة، مثل الابتكار التكنولوجي ومعدل تسارعه، تغيير الندرة في الأصول البيئية والطبيعية، ومستوى ونوعية النمو

الاقتصادي، والتحضر المعيشي وأثره على السلوك الاستهلاكي ومتطلبات البنية الأساسية، وتحول القيم الاجتماعية، وتقنيات الاتصالات والمواصلات وأثرها على درجة الترابط فيما بين اقتصاديات البلدان...، وما يترتب على هذه المتغيرات من استقرار المؤسسات، وضرورة تمتعها بالقدرة على التغير والتواؤم، والحاجة إلى ظهور مؤسسات جديدة مواكبة لهذه التغيرات[٩٤]، فالمؤسسات الاقتصادية القائمة غير كافية[٩٥].

ولقد أفرزت الاتجاهات نحو العولمة الاقتصادية الحديثة تحديات جديدة، بسبب وجود قوي جديدة تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي، مثل المبتكرات التكنولوجية، وانتشار المعارف، ونمو السكان وتركزهم في المدن، والتكامل المالي للعالم..، وهي قوى تضفى طابعاً ثوريا على آفاق التنمية والرفاه البشري، إلا أن هذه القوى نفسها قادرة على توليد عدم الاستقرار، بما يجاوز قدرة أي دولة قومية على معالجتها بمفردها، وقد أثبتت الأزمات المالية الحديثة هذه الحقيقة[٩٦].

ونستخلص من ذلك أن العولمة الاقتصادية الراهنة مستمرة[٩٧] وتنتشر بانتظام وبتصاعد، وتحقق معدلات مرتفعة في مجال الأسواق المالية التي تحقق معدلات تكامل عالمية أسرع مقارنة بعولمة التجارة، وفي نفس الوقت تواجه العولمة الاقتصادية متغيرات وعوامل معوقة[٩٨]، كما أنها تجلب عدم الاستقرار والمخاطر التي لا تستطيع أي دولة قومية منفردة مواجهتها، وأثارها غير متكافئة بالنسبة للبلاد والمناطق والأفراد، مما تسبب مؤثرات اجتماعية.

وبينما يرى البعض أنه من غير المحتمل أن تختفي العولمة الاقتصادية أو حتى تتضاءل قوتها لأنها مدفوعة بقوى كامنة وراءها مثل القدرات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٩٩]، لكن لا يزال أمامها سنوات للوصول النهائي للعولمة الاقتصادية الكاملة، فيما يرى البعض أن المستقبل للنظام

الاقتصادي العالمي يتجه إما نحو نمو العولمة الاقتصادية[١٠٠]، وإما الاستمرار في الأنماط القائمة لاقتصاديات ما بين الدول، مع وجود اتجاهات لعولمة اقتصادية فرعية في بعض الأسواق والسلع[١٠١]، لكن لا يزال مستقبل العولمة الاقتصادية غير واضح بالدرجة الكافية، نظراً لأنها حالة لم يكمل مداها الزمني إلا أقل من ثلاثين عاماً، وهي فترة غير كافية لتقرير مستقبلها على نحو حاسم.

الخلاصة والنتائج:

١- الحقبة الاقتصادية العولمية الراهنة ليست غير مسبوقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي، وبخاصة في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، مستوى مرتفعاً من الاعتماد الاقتصادي، ولكن تتميز هذه الحقبة عما سبقها بوجود قوى دافعة منها الثورة العلمية والتكنولوجية، وثورة الاتصالات والمعلومات، وترسخ الاقتصاد الإلكتروني، والاعتماد الواسع للتحرر الاقتصادي في بلدان عديدة، والدور المتعاظم للشركات متعدية الجنسيات، وضخامة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وإعادة هيكلة الإنتاج على أساس التخصص الرأسي، وانفصال حركة تداول رؤوس الأموال عن حجم الإنتاج والتجارة، وتزايد نشاط المضاربات المالية، واعتماد العولمة الاقتصادية الراهنة على مؤسسات داعمة مثل المؤسسات الدولية بأنواعها، وهي مؤسسات فوق قومية.

٢- الجذور التاريخية للعولمة الاقتصادية الراهنة تمتد إلى نشأة الدولة القومية والثورة الصناعية ثم التقدم في الاتصالات والمواصلات وصولاً إلى نظم الاتصال الإلكتروني وبروز الاقتصاد الرمزي وسقوط الاتحاد السوفيتي سابقاً، والبعض يربط بينها وبين نشأة النظام الرأسمالي الذي يسعى دوما إلى تراكم الأرباح والبحث عن أسواق واسعة.

٣- بالرغم من كثرة الدراسات حول العولمة الاقتصادية إلا أنه ما يزال المجال متاحاً لمزيد من الدراسات لاستجلاء حقيقتها وأثارها ومستقبلها.

٤- العولمة الاقتصادية هي القلب في ظاهرة العولمة، التي تشتمل على أبعاد اجتماعية وثقافية وسياسية وتكنولوجيا بجانب بعدها الاقتصادي.

٥- تختلف رؤية الباحثين إلى العولمة الاقتصادية، ففريق يقرر أننا بصدد عولمة اقتصادية كاملة، وفريق آخر ينفي وجود عولمة اقتصادية ويعتبرها أداة

لتكريس التبعية الاقتصادية وشل دور السياسات الاقتصادية الوطنية المستقلة في إحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

٦- ما نشهده حالياً هو اقتصاد دولي به بعض الاتجاهات العولمية، أي مزيج مركب من الاقتصاد العولمي والاقتصاد الدولي، مع استبعاد احتمال هيمنة الاقتصاد العولمي في القريب، واستمرار تواجد اقتصاد ما بين الدول. فلا يزال هناك دور للسياسات الاقتصادية المحلية –رغم القيود عليها- ، ولا تزال الأسعار للسلع مختلفة، والأسواق متباينة، والسلع غير متجانسة، والقاعدة القومية للشركات متعدية الجنسيات قائمة بدرجة أو بأخرى، لكن هذا النظام الاقتصادي السائد حالياً غير متناظر مع أي نظام اقتصادي آخر كان سائداً من قبل، وبخاصة قبل عام ١٩١٤، فهناك فوارق مميزة كوجود نظام تجارة حرة أكثر تعميماً، وأكثر خضوعاً للمؤسسات، وكذلك اختلاف الاستثمار الأجنبي عما سبق، وكذلك التدفقات قصيرة الأجل...، إلخ.

٧- مع احتمال توسع الاتجاه العولمي للنظام الاقتصادي العالمي بفعل القوى الدافعة وبخاصة التكنولوجيا وثورة الاتصالات وعولمة الإنتاج، لكن هناك مخاطر عدم الاستقرار بسبب المضاربات المالية، والتهميش والاستبعاد لدول وشعوب وأفراد، وغياب عدالة التوزيع على المستوى العالمي، وسيظل هناك دور للسياسات القومية لمعالجة قصور السوق الحرة، فقوى السوق ليست كافية بمفردها لتحقيق عولمة اقتصادية راسخة ومستقرة وخالية من المخاطر.

٨- توجد حاجة لمؤسسات جديدة تقلل مخاطر الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية وتوفر التكافؤ والعدالة والاستقرار.

المراجع والهوامش

١- جلال أمين، العولمة، دار المعارف، ط٣، ٢٠٠٢، ص.٥

٢- بول هيرست، جراهام طومسيون، العولمة، ترجمة: فالح عبد الجبار، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠١، ص.١٠

٣- منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، ط٢، ٢٠٠١، ص.١٨

٤- نبيل مرزوق، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، الطريق، العدد الرابع، ١٩٩٧، ٧٠، نقلا عن منير الحمش، سابق، ص.٢٩

٥- أنتوني جيدنز، عالم منفلت، كيف تغير العولمة صياغة حياتنا، ترجمة: محمد محي الدين، دار ميريت، ٢٠٠٥، ص.١٦

٦- جلال أمين، سابق، ص.١٣

٧- أنتوني جيدنز، مرجع سابق، ١٣ وما بعدها.

٨- المرجع السابق، ص.٢٠

٩- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، العولمة وأسواق العمل في منظمة إسكوا، ٢٠٠٣، ص.٤

١٠- جون توملیسون، العولمة والثقافة، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم محمد، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٨، ص.٢٣

١١- بول هيرست، جراهام طوميسون، مرجع سابق، ص.٩

١٢- المرجع السابق، ص.١٢

١٣- أنتوني جيدنز، سابق، ص.٢٢

١٤- Guillermo dela Dehesa, Winners and Losers in Globalization, Black well pub. 2006, p. 2.

١٥- أنتوني جيدنز، سابق، ص.١٣

١٦- هيرست، مرجع سابق، ص٢٧، ٣٠.

١٧- المرجف السابق، ص.١٠

١٨- مصطفى شيحة، الأسواق الدولية، دار الجامعات، الإسكندرية ٢٠٠٢، ص.٥٠

١٩- Guillermo, op, cit, p.7

٢٠- بول هيرست، وآخر، مرجع سابق، ص.٢٣

٢١- المرجع السابق، ص.٢٤

٢٢- المرجع السابق، ص.٢٣

٢٣- المرجع السابق، ص.٢٤

٢٤- المرجع السابق، ص.١٦

٢٥- محمد الأطرش، العرب والعولمة، ما العمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر ١٩٩٧، منشورة في المستقبل العربي، العدد (٢٢٩) ١٩٩٨/٣، ص١٥١، نقلا عن منير الحمش، مرجع سابق، ص.٢٦

٢٦- المرجع السابق، ص.٣٥

٢٧- Guillermo, op, cit, P. L.

٢٨- إسكوا، الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص,٢٢

٢٩- مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص٣٨، ٣٩، ,٤٠

٣٠- بول هيرست، وآخر، مرجع سابق، ص,٣١

٣١- المرجع السابق، ص,١٩

٣٢- د. الأطرش، منير الحمش، مرجع سابق، ص,٢٧

٣٣- بول هيرست، جراهام طوميسون، سابق، ص,٢٤

٣٤- المرجع السابق، ص,١٨

٣٥- المرجع السابق، ص,١٣

٣٦- جلال أمين، سابق، ص٧، بول هيرست، وآخر، سابق، ,١١

٣٧- جاك أثالي، آفاق المستقبل، مترجم، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١م، نقلا عن: مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية، مرجع سابق، ص,٣٨

٣٨- المرجع السابق، نفس الصفحة.

٣٩- بول هيرست وآخر، مرجع سابق، ص,١١

٤٠- المرجع السابق، ص,١٦

٤١- المرجع السابق، ص,١١

٤٢- مصطفى شيحة، سابق، ص,٥٥

٤٣- بول هيرست، سابق، ص١٢، الأطرش، مرجع سابق، ص,٢٧

٤٤- المرجع السابق، ص,١٣

٤٥- منير الحمش، مرجع سابق، ص.٩٨

٤٦- المرجع السابق، ص.٢٦

٤٧- شوقي جلال، نهاية الماركسية، سينا للنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٤، ص.٦٧

٤٨- أنتوني جيدنز، سابق، ص.١٣

٤٩- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص.٥

٥٠- بول هيرست، سابق، ص.٢١

٥١- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص.٣١

٥٢- عمرو محي الدين، العولمة والتغيرات الجوهرية في بنية الاقتصاد العالمي، بنك الكويت الصناعي، ٢٠٠٢، ص.٦

٥٣- جلال أمين، مرجع سابق، ص.١٩

٥٤- بول هيرست، مرجع سابق، ص.٢١

٥٥- البنك الدولي، تقرير التنمية عام ٢٠٠٠، ص.٣٢

٥٦- Guillermo, op., cit, p.8.

٥٧- أنتوني جيدنز، سابق، ص.١١

٥٨- جون تومليسون، سابق، ص.٥١

٥٩- المرجع السابق، ص.٦٩

٦٠- المرجع السابق، ص.٧٩

٦١- المرجع السابق، ص.٥١

٦٢- جلال أمين، مرجع سابق، ص١٤ إلى ص.١٩

٦٣- فتحي أبو الفضل، عز الدين حسنين، محمد القفاص، دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤، ص٢٢، أنتوني جيدنز، سابق، ص٢٠ وما بعدها.

٦٤- صندوق النقد والبنك الدولي، راجع: منير الحمش، سابق، ص٢٧ وما بعدها، بول هيرست، وآخر، سابق، ص١٥ وما بعدها.

٦٥- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، ندوة "العرب والعولمة"، ديسمبر ١٩٩٧، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الدول العربية، المستقبل العرب، العدد (٢٢٩)، ١٩٩٨/٣م، ص.٤٧

٦٦- منير الحمش، سابق، ص٢٨، نقلا عن محمد الأطرش، العرب والعولمة، مرجع سابق، ص.١٠١

٦٧- صادق جلال العظم، ما هي العولمة، الطريق، العدد الرابع، ١٩٩٧، ص٢٦ نقلا عن منير الحمش، مرجع سابق، ص.٣٤

٦٨- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، ٢٠٠٠، ص.٥٠

٦٩- نبيل مرزوق، العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، الطريق، العدد الرابع ١٩٩٧، ص٧٠، نقلا عن منير الحمش، مرجع سابق، ص.٢٩

٧٠- محمد الأطرش، مرجع سابق، ص.٢٧

٧١- صادق جلال العظم، مرجع سابق، ص.٣٥

٧٢- جون تومليسون، مرجع سابق، ٩٤، ,٩٥

٧٣- المرجع السابق، ص,٥١

٧٤- بول هيرست، وأخر، مرجع سابق، ص,١٢

٧٥- المرجع السابق، ص١٠، ,١٣

٧٦- المرجع السابق نفسه، ص,١٣

٧٧- Guillermo, op, cit, p. 4.

٧٨- IMF, 2005 IBID, P.6.

٧٩- IBID, P. 7.

٨٠- (Guillermo de la Dehesa, op, cit., P.1).

٨١- أنتوني جيدنز، مرجع سابق، ص,٥١

٨٢- المرجع السابق نفسه، ص,٢٨

٨٣- إبراهيم العيسوي، سابق، ص,٤٨

٨٤- Guillermo, op. cit., p.7.

٨٥- حمدي رضوان، التجارة الدولية، مكتبة عين شمس، ٢٠٠٣، ص,٥١

٨٦- هرناندو دي سوتو، سر رأس المال، ترجمة كمال السعيد، الأهرام، ط١، ٢٠٠٢، ص,٢١٣

٨٧- د. نبيل مرزوق، مرجع سابق، ص,٢٩

٨٨- حمدي رضوان، مرجع سابق، ص,٤٢٩

٨٩- Places alstacle Wmmir. P.7.

٩٠- شريف دلاور، العولمة والاقتصاد المصري، دار المعارف، ٢٠٠٣، ص.٢١

٩١- أنتوني جيدنز، سابق، ص.١٣

٩٢- جون تومليسون، مرجع سابق، ص.٢٧

٩٣- د. زينب، مرجع سابق، ص.٣١

٩٤- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٣، التنمية المستدامة، ص.٣٧

٩٥- البنك الدولي، تقرير عن التنمية لعام ٢٠٠٠، ص.٣٢

٩٦- البنك الدولي، تقرير التنمية لعام ٢٠٠٠/٩٩، دخول القرن الواحد والعشرين، ص.١

٩٧- الحمش، مرجع سابق، ص.١٨

٩٨- Guillermo, op, cit, P.7.

٩٩- البنك الدولي، ٢٠٠٠، سابق، ص.١

١٠٠- حمدي رضوان، سابق، ص.٤٢٩

١٠١- بول هيرست، مرجع سابق، ص٣١.